

أزمة النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي

دراسة ميدانية لطلبة جامعة بغداد

الدكتور صبيح عبدالمنعم احمد
جامعة بغداد - كلية الآداب
قسم الاجتماع

الإشكاليه:

يواجه المجتمع العراقي أزمة تكاد تكون فريدة من تاريخه الحديث فبعد تغير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ ظهرت عمليات اجتماعيه مختلفة تركت بصماتها على النظام الاجتماعي وبقية النظم الأخرى التي يتكون منها المجتمع. فقد ألغيت بعض المؤسسات الفاعلة في تنظيم الحياة الاجتماعية بصوره كاملة كمؤسسة الجيش والشرطة ، والأمن وكذلك بعض الوزارات كوزارة الاعلام. كما تشكلت مؤسسات جديدة لم يكن لها وجود في المرحلة السابقة، كمؤسسات المجتمع المدني ومجالس البلديات. كل هذه الإحداث تركت أثارا كبيرا على استقرار النظام الاجتماعي وبجميع أنساقه وتواجه النظام الاجتماعي في هذه الحقبة مشكله تكاد تكون مستعصية على النخب التي تشرف على النسق السياسي للوضع الجديد وهي كيفية إعادة النظام والتنظيم والتوازن إلى النظام الاجتماعي. ولقد تميزت الأوضاع التي يعيشها الفرد في المجتمع العراقي بعدم الاستقرار، وشيوع الفوضى الاخلاقيه، وظهور ضروب جديدة من أنماط السلوك غير المألوفه.

ولقد أفرزت هذه الأوضاع نتيجة للتغيرات السريعة صراعا يكاد يكون حادا بين القديم، والجديد واتخذ هذا النمط من الصراع أشكالا مختلفة. فهناك صراع إيديولوجي، ديني، عنصري، طائفي، طبقي كما نتج عن عملية

التغيير هذه اختفاء هيبة الدولة، وضعف وظيفة القوانين، وتعطيل هيئاته المختلفة كالمحاكم، ومؤسسات العدالة الاجتماعية، وانتشرت الفوضى في معظم مؤسسات الدولة. كما انتشرت الرشوة، وبيع بعض منتجات الدولة بشكل غير قانوني كالبنزين، زد على ذلك الكسب غير القانوني وغير المشروع لبعض الأفراد، وانتشار التزوير، والتحايل على القانون. فالمجتمع العراقي قد لا يختلف عن مجتمعات الشرق الأوسط من حيث إن الفرد يربط بين طلباته الاجتماعية والسياسية من خلال عضويته في جماعات مختلفة. وتتراوح هذه التجمعات *collectivities* بين الوحدات، العائلية أو الطبقية، أو الترفيحية إلى الارتباطات الدينية والشخصية. ويتأثر تشكيل هذه الجماعات، وترتيبها وتنظيمها إلى حد كبير في هذه الوحدات وربما لا يختلف تكوين الدولة كثيرا عن هذه العصب *cliques* التي هي في تفاعل مستمر مع هذه الوحدات الاجتماعية. لهذا نجد أن العضوية في هذه المجتمعات متعددة الجمعية. وتختلف هذه التجمعات في قدرة وقوة تأثيرها على شد الجماعة إليها. إن نموذج التجمعات، والتكتلات والتنظيمات ذو شكلين الأول هو الطابع الرسمي، والثاني هو غير الرسمي. وعادة ما يكون الشكل الرسمي مرئيا وواضحا في وظائفه وذلك من خلال معرفتنا بالموقع والعضوية التي يشغلها الفرد في مثل هذه التنظيمات بينما يختلف الشكل الثاني الذي هو غير رسمي بحده عن الشكل الأول^(١). ويعتمد الشكل الثاني على قوة العلاقات بين الأفراد، وشدة الارتباطات بين الجماعات التي قد تنتمي إلى فكر ديني، أو سياسي، أو قبلي أو قرابي، إلى غير ذلك من ضروب العلاقات الوطيدة والتي هي غير واضحة.

ولقد أظهرت عملية التحول السياسي في المجتمع العراقي بقوة جماعات جديدة لم يكن لها الوظيفة نفسها سابقا. وخلق هذا الظهور مثل هذه الجماعات صراعا من نمط جديد ترك بصماته على النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي مما جعله في وضع ومناخ ملئ بالأزمات الحادة هذا ما اثر في انتظام وتناسق النظام الاجتماعي. ومن الظواهر الجديدة التي يواجهها المجتمع العراقي هي حرب الأفكار بين المكونات الاجتماعية التي يتشكل منها النظام الاجتماعي. ويرى "كارل بوبر" *Karl R. Popper* إن هذا النوع من الحروب هو أساس الحضارة. ويعتقد إن هذا النمط من الحروب ينتهي

بوحدة الأفكار على الرغم من إن هذا النوع من الصراع قد يقود إلى القتال^(٢). وتذهب ضحايا لهذا القتال، كما يزداد عدد الضحايا كلما امتدت مدة الصراع ويصبح شديدا وقاسيا وخاصة عندما تحاول كل جماعة استخدامه وسائل مختلفة للتنكيل بالجماعة الأخرى. فعندما تستخدم العقيدة الدينية عاملا محفز ومشجع للصراع فإن الجماعة تصبح أكثر تماسكا وتحمسا في موقفها ضد الجماعات الأخرى التي لا تتشابه معها في المواقف والاتجاهات كما تسهم الأفكار في بلورة المثل العليا للنظام الاجتماعي لأجل إعادة التوازن والتنظيم للحياة الاجتماعية. وعلى الرغم من استخدام الشدة والعنف والقتل للذين يتبنون هذه الأفكار، إلا إن هذه القوى ليست بالضرورة مرتبطة بالحقيقة. فالحقيقة قضية صعبة وغالبا ما تكون مؤلمة.

ويفسر "كارل بوبر" Karl R. Popper تاريخ أوروبا في عصر النهضة والإصلاح Renaissance and the reformation والذي تميز بالحروب الدينية بأنه صراع أفكار بين فكرة إظهار الحقيقة بين أتباع الإنجيل، وبين الذين أضاعوا الطريق^(٣). فقد يشتد العنف بين الجماعات التي تحمل اتجاهها فكريا عندما تشعر الجماعة بان هناك اضطهاد مارسها جماعة أخرى عليها في حقبة من الحقب. وعملية التغيير التي يواجهها المجتمع، وتتيح أفرسه لمثل هذه الجماعات فهي تتجه نحو التطرف في إظهار أفكارها وممارستها وتحاول السيطرة على النسق القيمي للنظام الاجتماعي بعد مرحلة التغيير. ويواجه النظام الاجتماعي للمجتمع العراقي أزمة حادة في وضعه الراهن. وهذا واضح في عدم الانسجام والتوازن بين انساق النظام الاجتماعي هذا ما أدى إلى شيوع الفوضى في الحياة الاجتماعية خاصة بعدما أصبحت القوانين شبه معطلة بعد إلغاء بعض الوكالات التي تعتمد هذه القوانين عليها، كالأمن والشرطة على الرغم من إعادة بنائها من جديد في الدولة هذا ما خلق إشكاليه كبيره للنظام والانتظام سواء في الحياة اليومية، أو العملية.

الأزمة وتوازن النظام الاجتماعي

يشير مفهوم الأزمة Crisis إلى وضعيات معينه تواجه مسيرة الحياة الاجتماعية. فالأزمة تساعد على خلق مناخ قد يقوي عملية التماسك بين

بعض الجماعات ويشدها بعضها مع البعض الآخر، ويضعف بعض الجوانب في النظام الاجتماعي مما يؤدي إلى عملية الانحلال وخلق حالة من الفوضى العارمة في بعض الأحيان. ولكن طبيعة النظام الاجتماعي هي أكثر ميلا إلى التوازن وخاصة بين القوى الفاعلة في داخله والتي تسهم في تطويره وتشكيل مؤسساته وأنساقه على اختلاف أنواعها. وتبين التجربة التاريخية إن أزمة المؤسسات الحكومية تصاحبها نتائج وهذه النتائج تقود إلى أزمات أخرى قد تكون اجتماعية، اقتصادية وسياسية. وتعرقل أزمته وضع حلول للمشكلات التي تعاني منها مؤسسات المجتمع (٤). فلقد واجهت الكثير من الحكومات أزمات منها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، ولدى هذه الحكومات تجارب متنوعة ومختلفة (٥). وضعتها كحلول لمعالجة الأزمات. فألزمه في النسق السياسي تؤثر في بقية الأنساق الأخرى مما تسبب عدم انتظام واتساق وتوازن بين بقية الأنساق الأخرى وذلك لان هذه الأنساق تؤدي وظائفها تكامليا إذ إن وظائف النسق تكمل الوظائف الأخرى. إن كل نسق يرتبط به مجموعه من الأفراد الذين يتميزون بنمط من السلوك، وهذا الضرب من السلوك له أهدافه الموجهة. ويرتبط توجيه الدافع للفعل بالحاجات والكفاح لهذه القيم. كما إن كل ممثل actor لابد إن يأخذ بنظر الاعتبار بقية الممثلين الآخرين في البيئة التي يدخلون فيها أو الذين يساندونه في الكفاح وقد تكون الحاجة إلى مزيد من القيم التي تسهم وتساعد في التأثير، أو القوة، والضغط على الآخرين. فالفعل السياسي في جذوره هو وضعيه يكافح فيها الفاعلون للوصول والمحافظة على نمط من النسق القيمي وتستخدم القوة للوصول إلى الهدف عندما تكون مطلبا ضروريا (٦). وغالبا ما تبرز قوى سياسيه مختلفة عندما يتغير النظام السياسي، وقد تكون هذه القوى ذات أهداف مغايره للأهداف السابقة ففي مثل هذه الظروف يشتد الصراع ويأخذ طابع العنف لان الجماعة الجديدة تريد بناء نمط قيمي جديد، والقديم يبقى متعلقا على ما اعتاد عليه. وتتخذ الحركات السياسية في معظمها خاصية الفعل السياسي الجمعي. وينجز هذا الفعل بوساطة عدد واسع من الأشخاص من الذين يتميزون بدرجات متفاوتة في التضامن، والالتزام، والتنظيم. كما يرتبطون بنمط من الممارسة التي تميزهم عن غيرهم وترتبط هذه الحركات في جذورها بحالات من التوتر، وعدم

الاطمئنان، والخوف، والقلق الذي يولد ضغطا نحو الفعل^(٧). لهذا السبب نجد إن الفعل السياسي قد يتخذ طابع العنف لأنه يريد إن يثبت وجوده وليهيمن على بقية الأنساق الأخرى التي يتشكل منها النظام الاجتماعي. وبما إن هذه الأنساق جميعها مترابطة فإن أزمة النسق السياسي تنعكس على النظام، لذلك نجده هو الآخر يواجه أزمة. وتقود أزمته عملية الصراع بين الجماعات إلى التكيف المتطرف في بعض الأحيان والذي يقود إلى الشدة Intensity حيث تمارس الجماعة نمطا سلوكيا هدفه الضغط نحو الفعل. وعندما تؤلف القوه صراعا بين الجماعات، فإن التوقعات للعنف تزداد، ويصبح الصراع أكثر قساوه. أو قد يحول الضغط نحو الفعل الصراع إلى توافق بين المجموعات المختلفة في بعض الأحيان. فقد تكون أزمته في بدايتها غير شديدة وبخاصة إذا كانت اصلاحيه من حيث أنها تطالب بتغيير التوقعات، والتعريفات والطلبات. وتؤدي أزمته في أحيان أخرى إلى تغير سريع في بعض الأنساق. وفي مثل هذه الحالات يزداد الحرمان لبعض الجماعات وخاصة من الامتيازات التي كانت تتمتع بها وهنا يظهر الضغط لتصحيح الفعل. ولأجل تحقيق، وانجاز عملية المطابقة بين الفئات التي يضمها النسق وأهدافه العليا، فإن العملية تتطلب تصحيح الفعل أو تعديله لتحقيق النجاح^(٨). للوصول إلى المطابقة بين أهداف الفعل وأهداف النسق. وربما لا تولد كل عملية صراعيه أزمة حادة للنظام الاجتماعي، فقد تنتهي أو تخف العملية الصراعيه قبل تكثيف الوضعية، وتتخذ شكل التطرف. وترتبط الحلول الممكنه بالبيئة نفسها. فإن كانت البيئة سهلة التعديل فعند ذلك تسهل إزالة eliminate الصراع وتحقيق المرونة والتوافق في المصالح^(٩). بين الجماعات المتصارعه والتي تختلف في أهدافها ومصالحها. وقد تكون هناك أهداف مشتركة بين الأنساق التي يضمها البناء الاجتماعي بجانب الأهداف التي قد تختلف فيها هذه الأنساق. فالأهداف المشتركة بين هذه الأنساق هي التي تساعد على تخفيف العملية الصراعيه وعن طريق هذه الأهداف المشتركة يمكن وضع حلول لما هو متعارض، أو تنشيط وتنمي أهداف جديدة لهذه الأنساق حيث لا تتعارض مع مصالح الجماعات التي ترتبط بها. وينظر المتخصصون في العلوم الاجتماعية إلى أزمته من جوانب مختلفة منها:

١- هي وضعيات مهدده threat situations وتتضمن هذه الوضعيات مناخا ممهدا لوقوع الحدث. أي عندما نفهم الوضعية، يصبح بالإمكان التحكم في مسارات الحدث.

٢- تأثير الخطر على الوضعيات ونعني بهذا الجانب إن هناك خطر فعلي قد يحدث، ويكون لهذا الخطر نتائج.

٣- خطر التضحية للوضعيات أي عندما يكون تأثير الخطر قد حدث، وان الضحايا يتركون من غير وضع مستويات معينه مرضيه للأطراف، فقد تتخذ الجماعة رد فعل قد يكون عنيفا وبطرائق مختلفة حسب نمط الشخصية وخبرتها مع الوضعية^(١٠). التي تتميز بها ثقافة المجتمعات فالمجتمعات العشائرية، ذات الطابع البدوي لها خصائص ثقافية مميزة. وان ضروب السلوك التي هي ذات طابع من ردود الفعل قد تأخذ شكل الانتقام والثار، والرد بالمثل. ويستطيع النظام الاجتماعي من التحكم في الأزمه إذا ما استطاع السيطرة على الوضعيات التي تمر وتتطور فيها وبخاصة إذا توافرت الإمكانيات في تشخيص المسببات والتحكم بها.

ويعتقد "بارسنز parsons" إن المجتمعات تسير في عملية متتابعة، ويحافظ النمط على شكله، وتأخذ الدورة تسلسلا هو، التكيف- وتحقيق الهدف- والتكامل- وإدامة النمط. فالشكل الأول هو شكل بسيط في عملية التنظيم الاجتماعي، ولكن عندما يتطور المجتمع، وتظهر عملية التبادل، وتقسيم العمل، والمتطلبات البيئية الأخرى فان المجتمع يمر بمرحلة التكيف. والحالة التي تليها هي دخول المجتمع في شكل تحقيق الأهداف، وأخيرا يصل إلى مرحلة التكامل، ومن ثم يصل إلى نمط التوازن والادامه وتبدأ الدورة مرة أخرى^(١١). فقد يواجه المجتمع والنظام الاجتماعي أزمات في هذه المراحل التي يرسمها "بارسنز" وقد تكون حادة وعنيفة ولا سيما عندما تتعرض بعض انساق المجتمع إلى عمليات تغيير مفاجئه وسريعة. أو يحصل انهيار في بعض المؤسسات والتنظيمات التي تكون هذه الأنساق. فعلمية تغيير النسق السياسي المفاجئ قد تؤدي إلى صعود أو نزول مجاميع كبيره من الأفراد. فعلمية الحراك السياسي هذه تحول مجاميع من الأفراد من مكانات فيها امتيازات إلى مجموعات أخرى لم تكن تملك مثل هذه المكانه أو الامتيازات في السابق. إن مثل هذه العمليات تقود على الأرجح إلى

الصراعات بين الجماعات الجديدة، والقديمة. وقد يتعرض النسق القيمي إلى ازمه حادة تؤثر في النظام الاجتماعي . وقد تتخذ عملية الصراع في مثل هذه الوضعيات شكلا دمويا أو تنتج قتالا حادا بين الجماعة التقليدية و الجديدة. كما يتعرض النظام الاجتماعي إلى حالة من الفوضى نتيجة صعوبة تحقيق عملية الضبط الاجتماعي. لان الأفراد في مثل هذه الوضعيات ربما لا يعيرون وزنا لا إلى القانون ولا إلى الضوابط التقليدية. إن مثل هذه الحالات التي يمر بها المجتمع لا بد إن تنتهي في الوصول إلى مرحلة الادامه والاستقرار وهي أمرحلة التي يرسمها "بارسنز" في دورة حياة المجتمعات الانسانية. فالغاية ألعامه والاساسيه إلى النسق في رأي بارسنز هو التوافق بين الأجزاء أو المتغيرات. فالتوافق يعني النظام في العلاقات بين المتضمنات التي تدخل في النسق. ويتكون النظام الاجتماعي من الأنماط للمؤسسات الشرعية، والانحرافات، وكذلك البدائل شبه الثقافية.

توازن النظام الاجتماعي

يعتبر "اميل دوركهايم" من الأوائل الذين عبروا عن الوجود الاجتماعي الذي يحدد جماعه معينه في سلوكها الاجتماعي، وتفسيره للنظام الاجتماعي social order في المجتمع الكبير. وأكد على أفضلية المجتمع والذي يسميه بالحقائق الاجتماعية social facts. واعتقد إن المجتمعات قبل التصنيع يمكنها الوصول والمحافظة على درجة التكامل في النظام الاجتماعي عن طريق التضامن الميكانيكي. أما المجتمعات الحديثه التي فقدت التوافق في المعايير، والمستويات، والقيم الجوهرية السابقة فقد اعتمدت في الوصول إلى درجة التكامل للنظام الاجتماعي على التكامل في تقسيم العمل والتضامن

العضوي^(١٢). فقد أصبح العمل في مثل هذه المجتمعات يعتمد الواحد على الآخر ويكمل بعضه البعض الاخر وظيفيا. ونعني بالنظام الاجتماعي المشاركة بالمعاني والأهداف وربط الفعاليات والنشاطات بين أعضاء المجتمع. أما التباين بين الأنساق التي يتكون منها النظام الاجتماعي فيعتمد على الدرجة الاخلاقيه الطوعية أحيانا وعلى الدرجة القسريه coercion أحيانا أخرى. ويعتبر النظام الاجتماعي أساسا للسلوك النظامي للأفراد. كما ويبنى ويتأثر دائما بوساطة التنظيم الاجتماعي social organization وتجزئ صورة النظام الاجتماعي العقدي conventional الاختلافات بين الجماعات، وتقديم البدائل، ولكن لا يسمح لعدم الانتظام إلا لبعض المستويات وفي بعض الوضعيات أما ظهور المشكلات الاجتماعية، والأزمات فهي تهدد استقرار النظام. وللدولة وظيفة ومسؤولية في إحلال نظم ملائمة لعمليات التغيير التي تحدث في الحياة الاجتماعية^(١٣). إن وظيفة الدولة الأساسية هو الحفاظ على النظام، وأجيز لها استخدام القوه عندما تكون هناك حاجة ماسه لهذه القوه لأجل المحافظة على استقرار النظام الاجتماعي.

ويرى "بارسنز parsons" إن طبيعة استقرار النسق في عملية التفاعل الاجتماعي هو الذي يشكل البناء الاجتماعي. وركز "بارسنز" على عملية التكامل لدوافع الأفعال مع المعايير والمستويات الاجتماعية التي تتكامل مع فعل النسق. فالبديل alter هو داخلي في مستوياته أو انه شكل مطلوب من السلوك الذي يلائم نمط إشباع الحاجات. أما المطابقة فهي ليست بالضرورة الوصول إليها، وعدم الوصول إليها يرجع حسب راية إلى :

١. وجود المتغيرات التي تؤثر في عدم المشاركة الفعلية مع الأنماط القيمة الموجهة .
٢. وجود المتغيرات التي تقرر التوجيهات الدافعة أو التي تتعهد بانجاز التوقعات المرتبطة بها^(١٤).

ويغير النسق بعض أهدافه عندما يواجه ضغوطات داخلية من الأفراد الذين يرتبطون به وحتى الجماعات التي هي خارج نطاق النسق . وعلى الرغم من إن مثل هذه العمليات تثير صراعات بين الجماعات وقد تصل إلى

مرحلة عنيفة في بعض الأحيان الا ان النسق يتمتع بقدرة على امتصاص هذه التوترات ليصل إلى حالة التوازن والاستقرار .

إن نسق النظام الاجتماعي هو ميثاق ويتميز بالشرعية validity وموثوق به من قبل الجماعة التي ترتبط به، وان أي انحراف عنه يؤدي إلى ردود أفعال قد تكون عنيفة في بعض الأحيان وخاصة عندما يتخذ السلوك ضرباً واتجاهاً معيناً خارج على ما هو متفق عليه، وتشكل بعض أجزاء النظام القوانين التي ارتضاها المجتمع وقرها ويعاقب الفرد عقوبة طبيعية عند الخروج عليها، ويعد هذا الميثاق تطبيق للعادات customs التي أقرتها الجماعة ووظيفة هذا الميثاق هي حماية الجماعة من الانحراف. أما تطبيقه فقد يتخذ شكلاً طوعياً وهذا ما جعله يختلف عن القانون^(١٥). فالاتفاق والتوافق في تشكيل النظام بين الجماعات هو طوعي، وتلقائي لأجل المحافظة على الاستقرار في الحياة الاجتماعية. ولكن قد يكون هذا الاتفاق مؤقتاً لضرورات مؤقتة يمر بها المجتمع. وعندما تختلف المكانات والأدوار وتتغير الطموحات للأفراد وبخاصة في حالة تبدل بعض انساق النظام الاجتماعي، فإن مثل هذه الوضعيات تتطلب عملية استبدال الأهداف للنسق، وبما أن هذه الأنساق يعتمد بعضها على البعض الآخر فإن هناك تأثيراً قد يحدث على بقية الأنساق الأخرى للنظام. فالنظام الاجتماعي social order هو ليس ثابتاً. ولا يختلف وضع النظام عن أوضاع بقية المؤسسات الأخرى، كما انه ليس بالضرورة أن يسير في نفس الاتجاه السابق. ولا تثيرنا وضعيات نجد فيها شخصين أو مجموعتين تتعارض وجهات نظرهم. وليس من السهولة أن يخرج بعض أعضاء الجماعة عن النظام الاجتماعي ويصبحوا ذوي سلوك عدواني ولاسيما عندما يشبعون مصالحهم وأهدافهم وغاياتهم أو عندما تكون لديهم القدرة على تعديل مصالحهم وامتيازاتهم وصياغة قواعد وأهداف أخرى مناسبة لهم^(١٦). ولكن عندما لا يشبع النسق أهداف الجماعة فقد يتحول نمط السلوك إلى شكل آخر ويتخذ شكلاً هجوماً وعنيفاً في بعض الأحيان ضد النسق الذي يرتبطون به. إن سلوك أي جماعة من الجماعات في المجتمع هو ليس نمطاً من السلوك الاعتباطي فكل الجهودان الفردية والجمعية يكون العمل الرئيسي لها هو إدامة النظام الاجتماعي على الرغم من إن الشخصية المتمردة وغير المحظوظة تسعى

في معظم الأوضاع إلى عدم القيام بالواجب وتحقيق المتطلبات الوظيفية للنسق. وتساعد المكافآت التي قد تخصص لمثل هؤلاء الأفراد في عملية التوجيه الجمعي لأجل التخلص من الانحرافات التي تسلكها بعض الجماعات التي لا ترغب في تحقيق عملية الانسجام . وتستخدم القوة في أحيان أخرى والعقوبات الصارمة لدفع عملية التعاون الاجتماعي والاخلاقي بين الأفراد عندما تكون هناك ضرورة^(١٧). لحفظ النظام. فالنظام الاجتماعي لا يستطيع إشباع حاجات كل الأفراد لان هذا مرتبط بالقدرات الفردية في إنجاز المطالب الوظيفية للأنساق، فقد يتمرّد البعض على النظام الاجتماعي . لدرجة السعي إلى تحطيمه وتهديمه عندما يجدون هذا النظام يقف ضد رغباتهم وأهدافهم وعندما يتخذ هذا التمرد طابع العنف تنتشر الفوضى في المجتمع ويعم الفساد. والكثير من أنماط السلوك غير المرغوبة كاللامبالاة، وعدم احترام القوانين التي يقرها المجتمع

النظام الاجتماعي والانحراف

إن من خصوصية النظام الاجتماعي، أو النسق هو التوافق *interdependence* للأجزاء أو المتغيرات التي يتكون منها. ويتقرر هذا التوافق عن طريق العلاقات المقررة بين الأجزاء أو المتغيرات فالتوافق هو النظام في العلاقات التي تدخل في تكوين النسق. ويعتبر النظام ضرورة وظيفية^(١٨). يسعى الأفراد إلى تحقيقها . ويتكون النظام الاجتماعي من مجموعة مؤسسات رئيسية وهناك خط من البناء لهذه العلاقات بين المؤسسات^(١٩). لكي تؤدي وظائفها وتنجز أهدافها التي تسعى من أجلها كمؤسسة العائلة، والمؤسسة التربوية، والمؤسسة البيروقراطية إلى غيرها من المؤسسات الأخرى . ويواجه النظام الاجتماعي بعض الأزمات هذا ما يؤدي إلى ظهور أنماط من السلوك الانحرافي *deviance* الذي قد يتخذ طابع العنف وقد يصبح هذا النمط من الانحراف معيارا لبعض الأفراد أو الجماعات وتشكل المعايير مجموعة الأفكار التي توجه السلوك . ويضع النظام قيودا لعملية

الضبط، وتقوم بهذه الوظيفة وكالات مختلفة فعندما يكون مضمون الانحراف متعلقا بالشخص فيكون واضحا وذلك من خلال حافظ خاص *private impulse* ويتبع هذا الحافز شعور بالإثم أو معاقبة الذات *self = punishment* (٢٠). أما إذا اتخذ طابع الانحراف حركة وشكل تمردا على النظام الاجتماعي فعند ذلك يشكل خطرا على وجود المجتمع. ويضع المجتمع وسائل مختلفة لحماية المجتمع من الانحراف كالقوانين وأنواع العقوبات الطبيعية الأخرى، ويرجع بعضهم الانحراف إلى اختلاف القوة في المجتمع، أي عندما تمتلك جماعة تأثيرا اكبر من غيرها في تشكيل النظام الاجتماعي، أو قد يكون هناك عدم اتفاق ما بين الجماعات على ماهو انحراف. إن مثل هذه الوضعيات تقود إلى عمليات المنافسة والصراع من أجل السيطرة على النظام الاجتماعي إن مثل هذه الجماعات عندما تنظر إلى العالم الخارجي فهي تنظر إليه من زوايا متأثرة بأنساق قيمية متباينة، حيث إن كل نسق قيمى ينظر إلى قيمه على إنها هي الصحيحة. وقد تكون القوة هي العامل المقرر والحاسم لما هو صحيح وخاصة عندما تدخل المكافآت والعقوبات في مثل هذه العمليات وترتبط بالصحيح (٢١). وتختلف أشكال استخدام القوة، وخاصة عندما يكون القانون ضعيفا. ومؤسسة الحكومة لاتستطيع السيطرة على النظام والحفاظ على استقراره أو إن وسائل الضبط معطلة أو غير فاعلة في أداء وظيفتها. فعندما يكون المجتمع مستقرا تفوض وكالات مختلفة للكبح الاجتماعي *social restraint* لأجل حماية النظام من الانحراف. وعملية الكبح هذه هي التي تغذى السيطرة على المجتمع (٢٢). وحمايته من الانحراف. وهناك مستويين للسيطرة على الانحراف:

الأول - السيطرة على العلاقات الاجتماعية.

الثاني - السيطرة على مستوى الوكالات الرسمية كالشرطة والمحاكم والهيئات القانونية.

ويعتقد "دوركهايم" ويشاركة في الراى "زمل *simmel*" إن الصراع داخل الجماعة هو أساس وظيفته رفع درجة التماسك الاجتماعي (٢٣). بين الأفراد والجماعات لأجل المحافظة على تماسك النظام. ويهدد الانحراف استقرار النظام وقد يكون مدمرا ومخربا إذ انتشرت اضراب من السلوك المنحرف غيرا لمألوف وغالبا ما تنتشر مثل هذه الأنماط السلوكية عندما تشيع روح التمرد على النظام وعندما تتغير بعض أنساقه وأهدافه بصورة سريعة. فالانحراف هو مفهوم معياري ونسبى، وان عملية بناء النسق هي عملية مكملة لعملية التفاعل الاجتماعي. والنسق هو دائما يتميز بقيم مؤسساتية وأول قيمة وظيفية إلزامية له

هو المحافظة على التكامل لأجل تحقيق الاستقرار ضد الضغوطات التي تريد تغيير قيمه. ويتميز النسق بتعدد وتعارض القيم وكذلك باختلاف تفسير عملية التفاعل بين الأفراد الذين يتكون منهم النسق أو الفعل المتماسك concrete ولكن تبقى صفة الإلزام النسبي له هو إشباع الحاجات وعندما لا يستطيع تحقيق هذه الحاجات العملية، فإن التنوع للاختيار النقدي، والذي يولد الانحراف يظهر في المجتمع. وقد يغير النسق بعض أهدافه ليمتص التوترات لأجل المحافظة على الاستقرار وتسمى هذه العملية بوظيفة تجديد النمط pattern renovation والتي تؤدي إلى التوازن والمطابقة. فالمطابقة مشدودة إلى مجموعة متجانسة من المعايير والقيم المشتركة. أما التوازن فهو حدود إدامة النسق المستقر والمتجانس والمتكامل. أما الانحراف فهو الإشارة التي تتعلق بمكانة السلوك الفردي أو الجمعي غير المشروع^(٢٤). والذي يهدد النظام الاجتماعي، فالمطابقة تتحقق عندما يكون هناك ميل من قبل الأفراد الذين يرتبطون في النسق لعملية التفاعل الاجتماعي، وإدامة النظام الاجتماعي.

النظام الاجتماعي وعدم التوافق

يحتاج كل مجتمع إلى عملية الانتظام regulation لإدارة عملية التفاعل بين أعضائه للوصول إلى مرحلة التكامل. إن مثل هذه الوضعيات تجعل من الأفراد عناصر مهمة لاحترام الأهداف الداخلية والخارجية للفعاليات التي يقومون بها^(٢٥).

وعلى الرغم من تباين الثقافات بين مجتمع وآخر وفي بعض الأحيان في نفس المجتمع، فإن كل ثقافة ليس بميسور لها إن تحقق المطابقة الكاملة ولكل الجماعات^(٢٦) التي تضمها. إن درجة الإشباع للحاجات تختلف من فرد لآخر ومن جماعة إلى أخرى، فقد نجد داخل الثقافة بعض الجماعات لا تستطيع تحقيق المطابقة الكاملة مع النظام الاجتماعي. ويرجع السبب إلى إن مثل هذه الجماعات لم تتمكن من إشباع المتطلبات أو الرغبات والطموحات لها. وعامة فإن معظم الجماعات التي تعيش ضمن ثقافة واحدة وتمتلك بعض المقومات للتشابهات. ويرى "فرانكن كدنز Franklin H.Giddings" إن وجود التشابهات هذه بين الجماعات ساعدت على عملية التماسك الاجتماعي. فالانطباعات، والتعبيرات التقليدية، أو بعض المشاعر التي

تتمثل في التعبيرات الجمعية التقليدية^(٢٧). لها وظيفة أساسية هي تحقيق التماسك الاجتماعي داخل الثقافة وبخاصة إذا اتسمت مثل هذه التعبيرات بعواطف وتعبيرات وطنيه، أو دينيه وفي المجتمعات ذات الثقافات المتعددة والطوائف الدينية المتنوعة، قد تظهر في بعض الأحيان صراعات بين الثقافات أفرعيه. وتخلق مثل هذه الحالات بعض الصراعات العدوانيه خاصة إذا اتسمت طموحات هذه الثقافات في السيطرة على النظام الاجتماعي .

ويواجه النظام الاجتماعي حاله من عدم التوافق عندما يتحول بصورة سريعة. وتخلق مثل هذه الحالات نمطا من الانحلال الاجتماعي المؤقت لحين إن تحل قواعد جديدة محل القديم منها. كما وتؤدي مثل هذه الوضعيات إلى ضعف الاداره، والتحكم في النظام الاجتماعي، وشيوع اللامبالاة *apathy* بين الأفراد إذ يفقد البعض من الأفراد الرغبة في العمل، والانشغال في المعيشة^(٢٨). وهو المطلب والهدف لهم. وتظهر بعض الأنماط السلوكية غير المألوفه، كالتحايل، والتزوير، والتخاذل، والتطاول، والاستعلاء، والتجاوز على كل ما هو مألوف لهم في الحياة المستقرة للنظام الاجتماعي. إن حالة الانحلال الاجتماعي وعدم التوافق مع النظام هي من الوضعيات التي تؤدي إلى ضعف التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع. ويرى كل من "سروكين Sorokin" وكذلك "زمرمان Zimmerman" و"جالين Gal pin" إن الجماعه الحقيقية هي توجد فقط عندما تكون الوظائف موحده. وتتكون هذه الوضعية عندما يرتبط الأعضاء بميثاق Bond يجعل من حياتهم، وسلوكهم قريب للتداخل فيما بينهم. ويغرس هذا الميثاق عن طريق هذه العملية في عقول الأفراد مشاعر التوحد Oneness، والتضامن، والمصالح المشتركة^(٢٩). وفي مثل هذه الوضعية يميل المجتمع الى التوحد والتكامل وذلك لاستقرار الأنساق التي يتكون منها النظام الاجتماعي، اضافة الى تكامل الأهداف العليا لهذه الأنساق. ولكن قد يواجه المجتمع في أحيان أخرى حالة الفصل Segregation بين أجزائه وهذه العملية تقابل عملية التكامل Integration، وتخلق حالات صعبه في مثل هذه الوضعيات. وتستطيع الدوله، والنظام الاجتماعي عن طريق تنمية روح المسؤولية لدى الأفراد في الوصول إلى عملية المطابقة وبخاصة إذا استطاعت الدوله توفير فرص

عمل مناسبة للأفراد^(٣٠). وعدم التمييز بين فرد وآخر في انتمائه الثقافي أو السياسي، أو العرقي، أو الديني إلى غير ذلك من التباينات التي تتكون منها ثقافة المجتمع. فعندما يشعر الفرد بالعدالة والمساواة فإن عملية الفصل هذه تتضاءل ويميل الأفراد إلى التوحد والتكامل مع النظام الاجتماعي.

النظام الاجتماعي والقانون

يتطلب من النظام الاجتماعي التوحد مع البناء الاجتماعي والذي أساسه أن لا يكون هناك تعارض بين الجماعات الاجتماعية وبين بناء السلطة وتعتبر الشرعية ذات أهمية كبيرة لتنظيم السلطة وترسيخ مكانتها. والسلطة هي الممارسة الشرعية للضبط الإلزامي . وتعتمد السلطة على خاصية النظام، من حيث انتظامه وتناسقه . كما إن هناك علاقة بين الفعل action والنظام الاجتماعي^(٣١) . فالضبط الإلزامي للأفراد الذين ينتظمون في مختلف الأنساق التي تشرف عليها الدولة ضروري وهو ما نعنى به كبح رغبات معينة قد تهدد النظام الاجتماعي. وأما الشرعية فهي التوافقات بين التقاليد والأعراف ، والقوانين التي تضعها السلطة . ولقد ميز "روس" بين النظام الطبيعي الذي يكمن في مجموعة الوجدان، والعواطف والعدالة والاستياء resentment للوضعيات التي تميزت بعملية التأسيس sociability فيها ، بوجود الصداقة والمساعدة التلقائية ، والشعور بالتضامن بين وحدات النسق لإدامة النظام الاجتماعي وبين النظام الاجتماعي الذي يحتاج إلى ضوابط اجتماعية^(٣٢) . كالقوانين والمحاكم والشرطة والجيش والأدوات الأخرى التي يحتاجها النظام. وتتميز المجتمعات المعاصرة بأنها أكثر ميلا نحو النظام والترتيب وذلك لشدة التباين في بعض الأحيان بين المكونات الاجتماعية والكتل الاجتماعية. Social mass والمصالح المشتركة، والرغبة العامة general will

والأساليب الملائمة للأفعال (٣٣). ولقد اوجد النظام هيئات وأدوات مختلفة ومتنوعة لتنظيم الحياة الاجتماعية فهناك من القوانين المستحدثة التي تواجه وضعيات جديدة غير مألوفة للنظام. إن وظيفة هذه القوانين هو المحافظه على توازن النظام الاجتماعي. ويعد المطلب الأول في تحقيق النظام هو عدم مضايقة اى شخص للآخرين فلذلك نجد إن القانون أصبح موحدًا وضروريًا وهو الوحيد المتخصص في ضبط سلوك الأفراد (٣٤) في المجتمعات الحديثة

ويرى زميل " Simmel " إن ظهور الحاجة إلى القانون بدأ بعد زيادة حجم وكثافة السكان ، فقد تتوحد الجماعات الصغيرة بواسطة العادات Customs ولكن بعد زيادة كثافة السكان ، وظهر شدة الحراك الاجتماعي social mobility ، وزيادة الفردية Individualization في الجماعات الكبيرة ، أصبحت الشدة والصرامة rigorous معيار موضوعي وهذا المعيار تبلور بالقانون (٣٥).

إن وظيفة القانون هو المحافظه على تماسك النظام، وحمائته من الانحلال، ومعالجة الخلل الوظيفي الذي تواجهه أنساقه المختلفة. ويرى " هارت Hart " إن للقانون وظيفتين رئيسيتين هما:

الأولى- إدخال الواجب من خلال بسط مستويات سلوكيه يمكن ملاحظتها

والثاني- منح confer قوه لإدخال القوانين على الذين لا يلاحظون الالتزامات (٣٦).

كما ويعتقد كل من "شورتز Schwartz" و "ميلر Miller" إن هناك وسائل فنيه للضبط القانوني. ولقد تطورت هذه الوسائل مع درجة التعقيد في النظام الاجتماعي. وافترض "دوركهايم" إن القوانين أمدنيه هي في حالة تجديد مستمر بسبب نمو ظاهرة تقسيم العمل (٣٧). ويجهزنا القانون بالمعرفة حول ماتريده السلطة من سلوك مقبول ، كما إنه يمثل الآلية لحل النزاعات والصراعات عن طريق القوانين المدونة legal code (٣٨). فالقانون هو الذي ينظم القوة التي يراد به حفظ النظام. وان هذه القوة هي احتمالية

استخدامها داخل العلاقات الاجتماعية لتنسيقها وترتيبها. ووظيفة القانون هو تفعيل القوة لتكون مؤثرة في إدامة الثقافة^(٣٩). فهو الدستور للسلوك، وهو مستقل الحقوق، ويحافظ على القواعد ومعاقبة من يتجاوز عليها. وعلى هذا الأساس فقد ميز القانون نفسه بهذه المسؤولية^(٤٠). فالقانون هو شئ منهجي ومنظم للقوة ويستخدم القوة لإدامة الثقافة، لذلك نجد إن مصادر القانون تكون متنوعة إذا كانت ثقافة المجتمع متنوعة هي الأخرى.

النظام الاجتماعي والدولة

يرى "بارسنز" المجتمع بأنه نسق مرتب وله القدرة على ضبط كامل للعمليات الداخلية وكذلك السيطرة على آليات الضبط. وعلى الرغم من فقدان الوحدات الاتحادية لبعض الأنساق الفرعية إلى مصادر استقرارها، وقدراتها لمواجهة المشاكل نتيجة تمتعها بنمط من الحرية، إلا إن هذه الأنساق تعتمد في علاقاتها الواحدة على الأخرى. فالمجتمع نمط متماسك من الأفعال، ولهذه الأنساق نتائج مختلفة فعندما لا تشبع حاجاتها فإن هذه الأنساق تتعرض إلى التوترات التي قد تصل إلى درجة تمزيقها^(٤١). ففي مجتمع متحول وبصورة سريعة في بعض أنساقه من حيث إن هذه الأنساق طورت قيم وأهداف جديدة تختلف عن الأهداف المعمول بها، فإن مثل هذه الأنساق المتبدلة الأهداف لها تأثير على الأنساق الأخرى كافة التي تدخل معها بعلاقات متساندة ومعتمدة بعضها على بعضها الآخر، وتصبح وظيفة جميع الأنساق تطوير أهداف مشتركة لكي يعود الاستقرار والتوازن للمجتمع. فالنسق هو وصف عام لطبقة من الظواهر التي تتعلق في وصف الأجزاء المكونة للعلاقات الاجتماعية المتداخلة. ومن الممكن استخدام النسق كنموذج للتحليل^(٤٢). إن استقلالية النسق لا تعني الانفصال الكامل عن بقية الأنساق الأخرى وإنما عندما تتبدل أهداف النسق فإن الأنساق الأخرى لا بد أن تتكيف للوضع الجديد وتطور بعض الأهداف لأجل الوصول إلى أهداف مشتركة وبالتالي الوصول إلى حالة الاستقرار. فالدولة تنظيم، ووظيفتها الأساسية هو تحديد ما ينبغي إن نسلكه. وهي الوحيدة التي تتحمل مسؤولية الأفراد، وتحظى

بالموافقة لأنها من صنعنا. وتمتلك الدولة المسؤولية التشريعية والتنفيذية Legislative and executive من خلال مؤسساتها^(٤٣). وهي وحدها التي تستطيع فرض النظام بالقوة عندما تكون هناك حاجة إليها. وهناك اعتقاد بان الدولة قد نمت وتطورت من البناء الارستقراطي إلى البناء الديمقراطي. فالدولة نمو ثقافي وتطورت من كونها بسيطة في بنائها إلى مرحله أكثر تعقيدا وشموليه عن سابقتها. ويعتقد "روشر" إن كل مجتمع يمثل جماعه منظمه مستقلة في توجهه في عملية التطور وذلك في اتجاه مؤشر من قبله. والدولة هي الحكومة، ولقد نظر كل من "هيوم Hume" وكذلك "هوبز Hobbes" إلى الحكومة على إنها أداة لضمان المصالح الدائمة للأتباع. واستخدم "هوبز" فكرة التعاقد contract ليوضح إن المصالح لها قواعد ثابتة فوق الأفراد. كما يرى انه من الواجب إطاعة الحاكم لأنه يمتلك الشرعية. أما "هيوم" فيرى إن هناك واجبات للطاعة في هذا التعاقد، ومن الواجب ألمحافظه على العهد، وإطاعة الحكومة^(٤٤). فالتوحد بين نسق الدولة والحكومة والتنظيمات الأخرى المختلفة التي يضمها المجتمع هو مطلب وظيفي لتحقيق عملية الاستقرار للنظام الاجتماعي. فقد تتبنى بعض الجماعات أهدافا بعيدة عن أهداف انساق المجتمع فهذا يخلق توترات وضغوطات على هذه الأنساق وبالتالي تتولد حالة عدم استقرار في المجتمع. ووظيفة الدولة هي خلق التوازن بين أهداف هذه الأنساق والجماعات التي تضمها لإعادة الاستقرار لحياة أفراد المجتمع.

الدراسة الميدانية

قدمنا في الدراسة النظرية السالفة آراء بعض علماء الاجتماع والباحثين الذين اهتموا بدراسة النظام الاجتماعي. وحاولنا ربط الدراسة النظرية بالواقع. ذلك لان الإطار النظري وظيفته هي تقديم تنظيم ورسم للواقع^(٤٥). الذي نريد أن ندرسه لتأكد من صحة النظريات التي اهتمت في تفسير الظاهرة التي نقوم بدراستها. وحاولنا في دراستنا الميدانية اختيار شريحة من طلبة الجامعات على اعتبار هذه الشريحة أكثر وعيا ودراية بما يدور حولها وهي أكثر قدرة على فهم طبيعة ومشكلات النظام الاجتماعي للمجتمع العراقي، وتتميز هذه الجماعة بوجود الدفاء الذي يشد بعضهم مع بعضهم الآخر. إذ تتشكل بينهم علاقات

للمشاركة، وذلك لاحتياجهم إلى مشاعر التضامن بينهم، فضلا عن وجود نمط من النمو الأخلاقي والفكري intellectual and moral هذا ما جعلهم يشكلون نسقا اجتماعيا^(٤٦) متميزا بينهم. ويرى بينهم، "MacIver" إن كل جماعة تطور وتنمي أخلاق ethics ومعايير norms أو مستويات للسلوك^(٤٧). فيما بينهم، والطلبة مرتبطين بمؤسسة التعليم ووظيفة هذه المؤسسة تنمية قيم وقواعد ملائمة للسلوك والتفكير .

العينة

إن اختيار كل أفراد المجتمع واستخدامهم ميدان للدراسة، هو أمر صعب أو قد يكون مستحيلا في كثير من الأحيان. لذلك نجد الباحثين والمتخصصين في ميادين البحوث الميدانية يلجأون إلى اختيار عينة شريطة أن تكون هذه الوحدة المختارة ممثلة للمجتمع المبحوث . وعن طريق النتائج التي تتوصل إليها هذه العينة نستطيع التوصل إلى تعميمات للمجتمع المبحوث. ويستطيع الباحث أن يختار أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع^(٤٩). وبدورنا اخترنا المؤسسة التربوية . وطريقة العينة تسهل على الباحث دراسة وحدات بحثه . وتختصر المدة في الحصول على المعلومات عن طريق استخدام استمارة البحث. كما ولا بد أن تكون هذه العينة دقيقة وممثلة للمجتمع^(٥٠). وتوفر هذه الطريقة الجهد والمال والوقت . ولا يفوتنا أن نشير إلى إن معظم الدراسة الميدانية بدأت تتبع هذه الطريقة للمزايا التي أشرنا إليها.

العينة العشوائية المنظمة

لقد اخترنا مئة (١٠٠) طالب وطالبة من كلية الآداب بجامعة بغداد ومن الصفوف الثانية والثالثة والرابعة وذلك لعدم انتظام الدوام بالنسبة للسنة الأولى كشريحة ممثلة وبطريقة عشوائية منتظمة . واعتمدنا على قوائم الطلبة في اختيارنا لهذه العينة وأخذنا العدد المناسب وبطريقة مقصودة^(٥١). وفق الضوابط العلمية . أما استمارة الاستبيان التي استخدمت في الدراسة والتي أعطيت إلى هؤلاء الطلبة فقد تضمنت أسئلة مغلقة، غير مفتوحة. وكذلك صممت الأسئلة بأن تكون محددة لأجل الحصول على أجوبة محددة^(٥٢).

أيضا وتكاد هذه الأسئلة بأجوبتها هي إجابة واقعية للتساؤلات والمناقشات التي عرضت بالجانب النظري .

الأستبانة:

تعتبر الأستبانة إحدى الوسائل العلمية التي تستعمل على نطاق واسع في الدراسات الاجتماعية وذلك لغرض جمع البيانات التي تتعلق بأوضاع الأشخاص الذين يتعلق أمرهم بالظاهرة المبحوثة . والإستبانة هي مجموعة من الأسئلة يحددها الباحث لغرض الإجابة عنها إستناداً إلى رأى المبحوثين وذلك بحسب أغراض البحث^(٥٣). واستخدمنا هذه الوسيلة العلمية لجمع البيانات وفق أسس علمية وذلك باستخدامنا استمارة استطلاعية تضم بعض الأسئلة قبل تعديلنا لاستمارة الأستبيان التي استخدمناها في هذا البحث.

جدول (١)

جدول يبين الجنس لأفراد العينة

النوع	المجموع	النسبة المئوية
نكر	٢٠	٢٠%
أنثى	٨٠	٨٠%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

يبين الجدول السابق إن نسبة الإناث هي عالية حيث تبلغ (٨٠ %) ويرجع السبب إلى إن نسبة الغياب من الطلبة الذكور هي أعلى من الإناث، لذا قد وقع الاختيار على الإناث بهذه النسبة. إذ يمكن إرجاع السبب إلى إن

رغبة الإناث في التعليم الجامعي أعلى من رغبة الذكور. فضلا عن إن نسبة الإناث في كلية الآداب وفي معظم أقسامها هي أعلى من الذكور وذلك لميل الإناث للتخصص في العلوم الاجتماعية.

جدول (٢)

الفئات العمرية لعينة البحث

النسبة المئوية	المجموع	الفئات
٦٤%	٦٤	٢١-١٩
٢٣%	٢٣	٢٤-٢٢
١٣%	١٣	٢٥- فأكثر
١٠٠%	١٠٠	المجموع

يتضح من الجدول السابق إن نسبة عينة البحث ما بين (١٩- ٢١) هي أعلى بكثير من النسب الأخرى حيث بلغت (٦٤%) ولعل هذه الفئة العمرية التي تمثل شريحة الشباب هي الأكثر رغبة في التطلع إلى بناء المستقبل وتمثل وجهة نظرها انطباعات الجيل الحاضر من الشباب في الطموح والرغبة في طريقة وأسلوب الحياة التي هي تختلف عن الجيل السابق وخاصة بعد انتشار وسائل التحديث ومظاهر التحضر في المجتمع العراقي . كما وان هذه الشريحة هي الأكثر قدرة على استيعاب وتبنى عمليات التغيير للنظام الاجتماعي والتكيف للقيم الجديدة التي قد يعاد تنظيم الأنساق المختلفة للبناء الاجتماعي.

جدول (٣)
عدد أفراد الاسره لعينة البحث

عدد أفراد الأسرة	المجموع	النسبة المئوية
٣ - ١	٣	٣٪
٦ - ٤	٤٣	٤٣٪
٧ - فأكثر	٥٤	٥٤٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

نستنتج من الجدول السابق إن أعلى نسبة من المبحوثين وهي (٥٤٪) تتجاوز عدد أفراد الاسره السبعة أعضاء وهذا ما يوضح إن الاسره العراقية ما زالت كبيرة الحجم. وقد لا تعطى أهميه لعملية تنظيم الاسره وضبط الولادات. فالمجتمع العراقي ما زال تقليدياً وهو أكثر ميلاً للإنجاب على الرغم من الأوضاع الصعبة التي تواجهها الاسره في الإنفاق وتربيته وتعليم الأبناء التي أصبحت مكلفه نظراً للتعقيدات في نمط الحياة والتبدلات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع . العراقي و ان اقل نسبة من عينة البحث هي (٣٪) من الذين يبلغ عدد أفراد الاسره (٣-١) والتي هي تمثل عدد أفراد الاسره في كثير من المجتمعات المتقدمة.

جدول (٤)
جدول يبين عائلية السكن لأفراد العينة

عائدية السكن	المجموع	النسبة المئوية
ملك	٦٩	٦٩٪
إيجار	٢٩	٢٩٪

أخرى تذكر	٢	٢٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

إن أعلى نسبة في الجدول أعلاه هي تبين إن هناك من تعود ملكية السكن إلى عائلته حيث بلغت (٦٩٪). فالفرد العراقي عندما يكون أسره يحاول إن يضع اولويه لشراء سكن أو شراء قطعة ارض وبنائها ليضمن مستقبل الاسره. ولقد دأبت الاسره العراقية لهذا التوجه على اعتبار السكن يمثل ركنا أساسيا للأسره لضمان مستقبلها ومستقبل الأبناء. وهناك نسبة ضعيفة جدا وهي (٢٪)

أجابت بأنها تسكن في كارفان أو عند أقارب بصورة مؤقتة وذلك لعدم استقرار الأوضاع الأمنية، والتي أدت إلى عمليات تهجير لبعض الأسر من مناطق سكنها فنزحوا إلى مناطق أخرى أكثر أمنا لهم بعد إن وجدوا بعض الأقراب أو المعارف وليقيموا بصورة مؤقتة معهم.

جدول (٥)

جدول يبين نوع السكن لأفراد العينة

نوع السكن	المجموع	النسبة المئوية
دار	٨٢	٨٢٪
شقه	١٦	١٦٪
أخرى تذكر	٢	٢٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

إن النسبة العالية من الأسر العراقية تفضل السكن في دار مستقلة حيث تمثل هذه النسبة (٨٢٪) من أفراد العينة. ويرجع السبب إلى إن الاسره العراقية كبيرة الحجم وقد يكون هناك أطفال يحتاجون إلى اللعب والاختلاط مع الأصدقاء وقد لا تكون الشقة مكانا مناسباً للعائلة الكبيرة الحجم. لذا نجد إن

هناك فرقا كبيرا بين نسبة اللذين يسكنون في دار مستقلة والذين يسكنون في شقه حيث بلغت نسبة الذين يسكنون في شقه (١٦%) فقط من الجماعة المبحوثة. أما النسبه التي هي ضعيفة فهي تمثل أخرى والتي بلغت (٢%). فواقع الدراسة الميدانية يبين إن هذه الأسر هي تعرضت إلى التهجير هذه العملية التي شملت الكثير من الأسر العراقية جراء عمليات العنف التي شهدها المجتمع وتسكن هذه الأسر كارفانات، أو هم يسكنون في بيوت غير بيوتهم الاصلية التي تعود ملكيتها إلى أصحابها. ولربما قد تزول مثل هذه الظواهر غير الاعتيادية بعد إن يستقر المجتمع.

جدول (٦)

التحصيل الدراسي للأب	المجموع	النسبه المئويه
امي	٧	٧%
يقرا و يكتب	١٨	١٨%
ابتدائي	٢٠	٢٠%
ثانوي	٣٥	٣٥%

التحصيل الدراسي للأب

جامعي	١٢	%١٢
دراسات عليا	٨	%٨
المجموع	١٠٠	%١٠٠

التحصيل الدراسي للام	المجموع	النسبة المئوية
----------------------	---------	----------------

إن أعلى نسبة في الجدول أعلاه هي من الآباء الذين لديهم تعليم ثانوي وهي تمثل (٣٥٪). وعلى الرغم من أن مثل هذا التعليم لم يفتح فرصا للعمل في مثل هذه الشهادات لا في القطاع الحكومي، ولا في القطاع الخاص الذي يكاد إن يكون محدودا. ولكن هذا المستوى من التعليم قد يعطي مكانه اجتماعيه أفضل مما لو إن رب الاسره ليس لديه أي تحصيل دراسي. فضلا عن ذلك فان مثل هذا النوع من التعليم قد يشجع الأب للعمل في مهن مستقلة لأنه يجيد القراءة والكتابة والعمليات الحسابيه التي تتعلق بمثل هذه الأعمال.

وعلى الرغم من أن نسبة الآباء من الذين يدرسون دراسات عليا هي ضعيفة وقد تكون متقاربة مع نسبة الأميين في الجدول أعلاه وتمثل هذه النسب (٨٪) و (٧٪) على التوالي. ولكن هذا يدل على أن هناك ميلا ملحوظا لدى الآباء لمواكبة التعليم. وقد ينعكس هذا بصورة ايجابية على الأبناء لمواصلة التعليم أو على الأقل في تشجيع الأبناء في التحصيل الدراسي.

جدول (٧)

التحصيل الدراسي للام

٨٪	٨	امي
١٨٪	١٨	يقرا ويكتب
٢٢٪	٢٢	ابتدائي
٢٢٪	٢٢	ثانوي
٢٧٪	٢٧	جامعي
٣٪	٣	دراسات عليا
١٠٠٪	١٠٠	المجموع

ان النسبة الأعلى في الجدول المذكور أعلاه هي نسبة الأمهات اللاتي لديهن تعليم جامعي وبلغت هذه النسبة (٢٧٪) من أفراد ألعينه. فالفرد العراقي هو أكثر ميلا للزوج بالمرأة المتعلمة نظرا لصعوبة الحياة وازدياد تكاليفها وتستطيع المرأة المتعلمة تعليما جامعيا في إن تجد لها عملا كموظفه في المؤسسات الحكومية لتحصل على دخل يساعد الزوج، في سد الحاجات المتنوعة للأسره.

وهناك ميلا ضعيفا وملحوظا لدى الفرد العراقي للزواج بالمرأة التي لا تحمل شهادة تعليم. وبالرغم من إن نسبة الأمهات ممن يدرسن الدراسات عليا هي اقل نسبه موازنة ببقية النسب الأخرى في الجدول إلا إن هذا مؤشر على ميل المرأة العراقية في الحصول على شهادات عليا كذلك مواصلة التعليم وعدم الانقطاع رغم مشاغلها في تربية الأبناء والأعمال المنزليه المطلوبة منها.

جدول (٨)

فئات الدخل لأفراد العينة

الفئات	المجموع	النسبة المئوية
--------	---------	----------------

أقل من - ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠	٤	٤%
٢٠٠٠ و ٣٠٠٠	٢١	٢١%
٣٠٠٠ و ٤٠٠٠	٨	٨%
٤٠٠٠ و ٥٠٠٠	٢٠	٢٠%
٥٠٠٠ و ٦٠٠٠	/	/
٦٠٠٠ و ٧٠٠٠	٢	٢%
٧٠٠٠ و أكثر	٢١	٢١%
ألممتعين عن ذكر دخلهم	٢٤	٢٤%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

تسجل إجابة المبحوثين من أفراد العينة نسبة عالية من الذين امتنعوا عن ذكر دخل الاسره وكانت (٢٤%). ويمكن أن يرجع السبب إلى عوامل عدة أهمها الخوف من ذكر الدخل للاسره لان عمليات الاختطاف ما زالت قائمه في المجتمع العراقي وتحتاج هذه العملية إلى دفع أموال للمختطفين. ومن بين العوامل الأخرى هو أن المبحوث قد يخجل من ذكر الدخل إذا كان واطناً وخاصة إذا كانت المبحوثة أنثى لان الاسره العراقية ما زالت تقيم وزناً إلى المظاهر والتباهي من اجل إضفاء مكانه ومنزله عاليه للاسره. زد على ذلك الخوف من الحسد وكذلك عدم انتظام الدخل في حالات عمل رب الاسره بأعمال ونشاطات حره ويكون دخله مرتفعاً.

ولقد كانت نسبة الذين تتراوح دخولهم بين (٢٠٠٠ و ٣٠٠٠) تشكل (٢١%) من أفراد العينة اي \$٢٠٠ أو اقل بقليل تقريبا وهذا الدخل لا يسد حاجات الاسره إذا كانت كبيرة الحجم وتشكل هذه النسبة تقريبا ربع عينة البحث.

جدول (٩)

جدول يبين استقرار الحياة في الاوضاع الحالية لافراد العينه

النسبة المئوية	المجموع	حالة الاستقرار
١٥%	١٥	نعم
٨٥%	٨٥	كلا
١٠٠%	١٠٠	المجموع

أن نسبة الذين اجابوا بان حياتهم غير مستقره من افراد العينه هي عاليه جدا حيث بلغت (٨٥%) اذا قارناها بالنسبه للذين اجابوا بان حياتهم مستقره (١٥%) ويرجع عدم الاستقرار هذا الى الاوضاع الامنيه الذي انعكس على حياة الاسره. فقد حرمت الاسره ولسنوات من الانتظام في الحياة اليوميه نتيجة عدم الاستقرار هذا. فقد يسيطر الخوف، القلق، والتشكك على معظم الاسر العراقيه وذلك لعدم وضوح الرؤيا لمستقبل الفرد واستقراره داخل العراق. فكثيرا من الاسر انشطرت الى اكثر من جزء، منها من يعيش في دول الجوار، ومنهم من هو حاول الاستقرار في الدول الاوربيه، ومنهم من ارتضى بالواقع غير المستقر وضعف المنافذ الذي توصله الى بلدان اخرى. وعلى الرغم من ان الاستقرار نسبي، الا ان ما يشهده المجتمع العراقي من حالة عدم الاستقرار قد فاقت الكثير من المجتمعات التي تعرضت الى تبدلات وتحولات بنائيه ووظيفيه.

جدول (١٠)

يوضح الجدول فيما اذا دخلت المجتمع ظواهر جديده

النسبة المئوية	المجموع	دخول ظواهر جديده
٩٨%	٩٨	نعم
٢%	٢	كلا

المجموع	١٠٠	%١٠٠
---------	-----	------

لقد تعرض المجتمع العراقي بعد تغيير النسق الاجتماعي الى سلسلة من التحولات الكبيرة في بقية الانساق الاخرى الذي يتكون منها المجتمع. فهناك تغيير كبير في النسق القيمي والمعياري والاخلاقي وبقية المعايير التقليدية الاخرى التي فيها الفرد العراقي فلقد ضعفت واختفت طبقات اجتماعيه، وظهرت اخرى غيرها، كما وبرزت تيارات اجتماعيه ذات قيم وايدولوجيات غير سابقاتها او على النقيض منها، وعلى الرغم من ان البناء الطبقي ما زال غير واضح في المجتمع العراقي إلا أن هذا البناء قد تعرض لتحولات ضخمة وظهرت معايير وقيم لم يألفها البناء الاجتماعي وأنساقه في المرحله التي عاشها في السابق. فلقد اختفت طبقة الجيش وقوتها في المجتمع، كذلك طبقة الشرطه، وبقية الطبقات الاخرى التي كان النظام السابق قد اعطاها امتيازاً معيناً وفضلها على بقية الشرائح الاجتماعيه الأخرى. وظهرت في المجتمع العراقي أهمية بعض المهن ألهامشيه التي لم يكن لها وجود سابقاً كبائعي النفط، والغاز، ووسطاء الحصول على الوثائق الرسمية من دوائر الدولة وشيوع الرشوة بين منتسبي موظفي الدولة. كل هذه الضروب من الاتجاهات أفرزت قيم جديدة لم تكن مألوفاً بمثل هذه الدرجة للبعض منها للفرد العراقي.

جدول (١١)

هل برأيك أن المجتمع العراقي يواجه ازمه

النسبه المئويه	المجموع	مواجهة الأزمه
%٩٨	٩٨	نعم

كلا	٢	٢٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

تشكل النسبه التي اجابت بان المجتمع العراقي يواجه أزمة في وضعه الراهن نسبه عاليه جدا فقد بلغت (٩٨٪). فالأزمة بعد تحول النسق السياسي انعكست على كل انساق المجتمع ومن ثم البناء الاجتماعي العام للمجتمع. فهناك أزمة اقتصادية تواجهها الاسره من حيث استقرار دخلها، وأزمة اجتماعيه ومعياريه وقيمييه ارتبطت بحياتهم العامه سواء على صعيد العلاقات الاجتماعييه بين افراد الاسره الذين يعيشون في نفس مناطقهم او مع من يعملون معهم في دوائر الدوله في نفس اعمالهم الى علاقات الصداقه والجيره والعلاقات الاوليه التي فيها الفرد العراقي على اعتبار المجتمع العراقي ما زال تقليديا وقيم وزنا لمثل هذه العلاقات. ان أزمة النظام السياسي وصعوبات استقرار هذا النسق وما يواجهه من ازمت مرتبطه ببقية النظم والمؤسسات والانساق الاخرى التي يتكون منها المجتمع حيث اصبحت هذه الانساق تواجه توترات وازمات اثرت في استقرارها وتوازنها.

جدول (١٢)

جدول يبين الخوف أو الريبه من المستقبل

الريبه والخوف من المستقبل	المجموع	النسبه المئويه
---------------------------	---------	----------------

٨٠	٨٠	نعم
٢٠	٢٠	كلا
١٠٠	١٠٠	المجموع

لقد كانت نسبة الذين أجابوا بأن لديهم خوف وريبه من المستقبل عاليه حيث بلغت (٨٠٪) مقارنة بالذين اجابوا بانهم لا يعانون من مثل هذه المشكله. ويرجع السبب في مواجهة مثل هذا الخوف او الريبه الى عدم استقرار النظام الاجتماعي والازمه الحاده التي يواجهها. فهناك عدم استقرار في حياة الاسره، وعدم انتظام النسق التربوي، وتغيرات كبيره في الانساق القيميه والمعياريه. وعدم توافق في نسق العلاقات الاجتماعيه وعدم وضوح الرؤيا فيما سيحدث في المستقبل ومجهولية مسيره وتطور وتغير هذه الأنساق. وقد يواجه الفرد العراقي في ظل مثل هذه الاوضاع غموضا عما سيكون في المستقبل لذلك نجده غير مستقرا وغير راضيا عن حياته التي يعيشها في المرحلة الراهنة.

جدول (١٣)

التمزق في العلاقات الاجتماعيه في المجتمع العراقي

النسبه المئويه	المجموع	تمزق العلاقات
٧٦	٧٦	نعم
٢٤	٢٤	كلا
١٠٠	١٠٠	المجموع

هناك نسبة عاليه من افراد العينه ممن اجابوا بان هناك عملية تمزق قد تعرضت اليها علاقات الافراد في المجتمع العراقي حيث بلغت هذه النسبه

(٧٦٪). فلقد تعرض المجتمع الى انقسامات حاده منها العرقيه، والطائفية، والاثنيه، والايديولوجيه وغيرها كل هذه الضروب من الانقسامات حصلت بعد تبدل عملية التنشاه وخاصة السياسيه منها مما انعكس على بنية العلاقات الاجتماعيه التقليديه التي الفها المجتمع العراقي. فلقد تبدلت الولاءات، وتغيرت التيارات والحركات الايديولوجيه، حيث ضعف بعضها، وظهرت غيرها بفاعليه وقوه وتأثير في اتجاهات الافراد هذا ما نتج عنه علاقات جديده، ومصالح لم تكن لها مثل هذه القوه في البناء الاجتماعي بعد عملية تبدل النظام السياسي. فهناك ضعف وأقول اتجاهات أيديولوجيه، وتطور وظهور ايديولوجيات اخرى، ولعل مثل هذه التيارات الفكرية بحاجة الى علاقات اجتماعيه من نسيج له قيم ومعايير جديده.

جدول (١٤)

أعلاقاتك القرابيه حالياً اضعف من السابق؟

ضعف العلاقات القرابيه	المجموع	النسبه المئويه
نعم	٦٩	٦٩٪
كلا	٣١	٣١٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

لقد اجاب من عينة البحث بان علاقاتهم القرابيه اصبحت ضعيفه (٦٩٪) من افراد العينه. وتعتبر هذه النسبه عاليه. وانعكس هذا على ضعف التزاور بين الاقارب واستضافتهم وخاصة في بعض المناسبات. اضافه الى ضعف عملية التزاوج وتقديم المساعدات الماديه والمعنويه بينهم ويرجع السبب الى عمليات التحول السريعه التي شهدتها النظام الاجتماعي. فاختلال عملية الانتظام والتناسق في النسق الاجتماعي انعكس بصوره مباشره على نسق العلاقات القرابيه. ولقد اجاب فقط (٣١٪) من افراد العينه بان هذه العلاقات لا زالت قويه. وهذا يعني ان المجتمع العراقي لا زال يعطي وزنا

لمثل هذه العلاقات لان الفرد نشأ عليها ولأجيال عديده في ان يعطي قيمه عاليه الى الاعمام والاخوال، وكذلك الارحام الذين هم من الدرجة الثانية

جدول (١٥)

قوة العلاقات الاجتماعية بين الجيران وابناء المنطقه

النسبه المئويه	المجموع	قوة العلاقات القرابيه
٣٥%	٣٥	نعم
٦٥%	٦٥	كلا
١٠٠%	١٠٠	المجموع

لقد أجاب (٦٥%) من افراد العينة بأن العلاقات الإجتماعية مع الجيران وابناء المنطقه هي غير قوية ويرجع السبب إلى ان الكثير من المناطق التي تعيش فيها مكونات متنوعة من الناحية الدينية والاثنية قد انعكس عليها الصراع الذي شهده المجتمع العراقي . فلم يعد الجيران يقف للجيران في الافراح او الاحزان لا بل حدث ان بعض الجيران كانوا سبباً في إذاء جيرانهم والإعتداء عليهم . فلم يعد توازن النظام الإجتماعي إلى حالة الإستقرار كما كان في السابق . وهناك (٣٥ %) ممن اجابوا بأن هناك علاقات قوية بينهم وبين جيرانهم وأبناء مناطقهم التي يعيشون فيها ،ولربما يرجع السبب إلى كون هذه المناطق فيها تجانس اثني وديني بل ان هذه العلاقات في مثل هذه المناطق والمحلات السكنية قد زادت قوة لدرء الخطر الذي قد واجهته بعض المناطق من تجاوزات على المال العام او إزهاق الأرواح سواء في القتل او الخطف الذي تعرض له المجتمع البغدادي .

جدول (١٦)

أعتقد أن الدولة تطبق القانون على جميع الأفراد بعدالة ؟

النسبة المئوية	المجموع	تطبيق القانون بعدالة
١١%	١١	نعم
٨٩%	٨٩	كلا
١٠٠%	١٠٠	المجموع

هناك نسبة عالية جداً من الذين يعتقدون ان الدولة ليس بإستطاعتها تطبيق القانون وعلى جميع افراد المجتمع حيث بلغت هذه النسبة (٨٩ %) من العينة المبحوثة. ان عدم توازن وإستقرار النظام الإجتماعى فى المجتمع العراقى يرجع إلى ان القانون أصبح شبه معطل وليس له دور فى الحياة العملية واليومية لإفراد المجتمع . فقد يستطيع الفرد التخلص من رقابة القانون بواسطة المعارف أو تقديم الرشاوى للتخلص من العقاب القانونى . ويعتبر القانون دعامة رئيسية لإستقرار النظام الإجتماعى .

ولقد كانت نسبة الذين اجابوا بان هناك عدالة فى تطبيق القانون رغم انها ضعيفة حيث تمثل (١١%) من افراد العينة إلا أنها توضح ان الناس لازالوا ينظرون الى النظام القانونى بإحترام ويرغبون إلى عودته للمحافظة على النظام الإجتماعى . كما وبقيت بعض مؤسسات الدولة ملتزمة بالقانون فى إدارة شؤون الافراد وتنظيمها وترتيبها على الرغم من المعوقات الكثيرة التى يواجهها المشرفون على هذه المؤسسات .

جدول (١٧)

أتظن ان للقانون فاعلية فى حياتك اليومية فى المرحلة الراهنة ؟

النسبة المئوية	المجموع	فاعلية القانون
٤٩%	٤٩	نعم

كلا	٥١	%٥١
المجموع	١٠٠	%١٠٠

لقد أجاب أكثر بقليل من نصف أفراد العينة ان للقانون ليس له دور فى الحياة اليومية والمرحلة الراهنة حيث بلغت هذه النسبة (٥١%). ويرجع ذلك الى إن الفرد فى المجتمع العراقى يسمع الكثير عن الإنتهاكات والقتل اليومى ولكن لا يسمع ولا يقرأ الا عن القليل جداً ممن تعرضوا إلى المسائلة القانونية وطبيعة القرارات التى صدرت بحقهم والتى تتلائم مع حجم الإنتهاكات لطبيعة النظام الاجتماعى. إضافة الى ان الانتهاكات هذه والتى تقع تحت المسائلة القانونية يمكن ان يعالجها الافراد بدفع الرشاوى أو الوساطات للتخلص من المسائلة القانونية. وبصورة عامة إن فاعلية القانون الذى هو جوهر النظام الاجتماعى واستقرار وانتظام الافراد الذين يدخلون فى عملية التفاعل داخله هو ضعيف لان الأدوات التى تشرف عليه والمسؤولة عن تفعيله فى الحياة اليومية لم تنتظم فهى الأخرى قد تبدلت وتبدل بين مرة وأخرى فهى تتميز بعدم الإستقرار والنظام. ولقد اجاب (٤٩%) من افراد العينة بأن للقانون فاعلية فى الحياة اليومية ويمكن إرجاع هذه النسبة الى كون ان هذه الشريحة من المجتمع هى اصلاً تؤمن بان للقانون وجود وفاعلية وهذا التصور هو الذى دفعهم للإجابة او لكون هناك بعض المؤسسات لازالت تقييم وزناً للقانون وتحترم الضوابط القانونية.

جدول (١٨)

أدبك خوف من التجاوز على القانون؟

النسبة المئوية	المجموع	أخوف من التجاوز على القانون
٧٥%	٧٥	نعم
٢٥%	٢٥	كلا
١٠٠%	١٠٠	المجموع

هناك في السابق (٧٥%) من أفراد العينه ممن أجابوا بان لديهم خوفا من التجاوز على القانون. فالقانون هو احد الركائز المهمة للنظام الاجتماعي. فهو الوسيلة لتي بوساطتها يستطيع النظام من المحافظة على استقراره وتوازنه. ويواجه المجتمع العراقي أزمات قد تكون عنيفة تؤثر على النظام الاجتماعي كعدم احترام القانون الذي هو القاعدة الاساسيه للنظام وقد تعم الفوضى والاضطرابات في حياة الناس ولكن قد تكون مثل هذه الوضعيات طارئة وتزول عند زوال مسبباتها، ويسترجع النظام الاجتماعي توازنه واستقراره.

وأجاب فقط (٢٥%) من أفراد العينة بأنهم لا يخافون من التجاوز على القانون ويمكن أن يرجع السبب إلى أن اللذين يشرفون على تطبيق القانون يترددون من تطبيقه وهذه الشريحة من المجتمع هي لا زالت مفككه وغير منتظمة بسبب حالة عدم الاستقرار التي يواجهها النظام الاجتماعي. إن تداعي الأوضاع الأمنية في العراق وفي العاصمة بغداد على وجه الخصوص خلق أجواء غير طبيعيه هذا ما انعكس على الذين يشرفون على تطبيق القانون كرؤساء الكثير من دوائر الدولة وفي المؤسسة التربوية إلى غيرها من المؤسسات الأخرى حيث بات من العسير محاسبة الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المؤسسات في العمل بالصورة المطلوبة أو المواظبه والدوام بنفس معدل العمل المطلوب أيضا.

جدول (١٩)

هل لمؤسسات الدولة دور فاعل في تطبيق القانون؟

النسبة المئوية	المجموع	فاعلية المؤسسات في تطبيق القانون
٣٥%	٣٥	نعم
٦٥%	٦٥	كلا
١٠٠%	١٠٠	المجموع

أجاب (٦٥%) من أفراد العينة بأن ليس لمؤسسات الدولة دور فاعل في تطبيق القانون. وعلى الرغم من تفعيل القانون في هذه المؤسسات يساعد على استقرارها وتوازنها وانتظامها وبالتالي تساعد على توازن النظام الاجتماعي إلا أن هناك على ما يبدو ازمة تعاني منها الكثير من مؤسسات المجتمع. أن عدم استقرار الوضع الأمني قد أدى الى عدم انتظام عمل الأفراد الذين يرتبطون بمثل هذه المؤسسات، ويواجه المشرفون عليها صعوبات في مساءلة أعضائها عندما يكون هناك خلل يتعلق بانتظامهم في العمل والتوحد مع هذه المؤسسات. فالجميع يواجهون نفس المشاكل التي تتعلق بالوضع الأمني غير المستقر لذلك اصبح المشرف والمسؤول عن تطبيق قوانين هذه المؤسسات أن يعزف عن تطبيق الإجراءات القانونية التي لا بد أن تأخذ مجراها في الأوضاع المستقرة التي هي تختلف عن هذه الأوضاع. و فقط أجاب (٣٥%) من أفراد العينة بان للقانون فاعليه في المؤسسات كما أن هناك شريحة من المجتمع ما زالت تحتفظ وبحرص على النظام والانتظام ومراعاة القوانين للمؤسسات التي يرتبطون معها.

جدول (٢٠)

يبين الجدول الشعور والطمأنينه في الحياة اليومية

تعتبر النسبه عاليه جدا للذين أجابوا بان ليس هناك شعور بالطمأنينه في

النسبه المئويه	المجموع	الشعور بالطمأنينه في الحياة اليومية
٪١٥	١٥	نعم
٪٨٥	٨٥	لا
٪١٠٠	١٠٠	المجموع

الحياة اليومية حيث بلغت (٨٥٪) وهذا ما يعني أن هناك ازمه حقيقيه يواجهها النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي. ويرجع السبب في عدم استقرار النظام الاجتماعي الى الانقسامات الكبيره والمتنوعه بين ابناء هذا المجتمع. فالتحولات في النسق السياسي الذي يرتبط ببقية الأنساق الأخرى وتعتمد كل هذه الأنساق بعضها على البعض الآخر كالنسق الأسري، والتربوي، والمؤسساتي، والقيمي، والمعيارى وغيرها جعلت من الفرد في أن يحس بعدم الاطمئنان والاستقرار في حياته اليومية.

وعلى الرغم من أن نسبة الذين أجابوا بأنهم يشعرون بان لديهم طمانينه هي ضعيفة حيث تمثل فقط (١٥٪) إلا أن معظم هؤلاء قد يكون الباعث لهم على هذا الاستقرار هو الاسره. فلقد بقيت الاسره العراقية متماسكة ومتعاونة لحل المشكلات اليومية التي يواجهها أفرادها ومحاولة الآباء متابعة الأبناء وتحمل أعباء الحياة اليومية، ومواجهة الأزمات التي يتعرضون إليها الأبناء ومساعدتهم على إيجاد الحلول لها والتكيف معها هذا ما خفف شدة الأزمه بالنسبة للبعض من أفراد المجتمع.

جدول (٢١)

يوضح الجدول اعتقاد أفراد العينه في تفعيل القانون وجعله أكثر صرامة

النسبة المئوية	المجموع	الاعتقاد بتفعيل القانون وجعله أكثر صرامة
٨٦٪	٨٦	نعم
١٤٪	١٤	لا
١٠٠٪	١٠٠	المجموع

هناك (٨٦٪) من أفراد العينه في الجدول أعلاه قد أجابوا بأنهم يعتقدون في تفعيل القانون والتشديد في تطبيقه. ويرجع السبب إلى أن الكثير من الانتهاكات قد تعرض إليها النظام الاجتماعي نتيجة هشاشة القانون وغيابه في بعض الأحيان. فهناك الكثير من جرائم القتل المتعمد سجلت في مؤسسات الدولة وقد سجلت تحت فاعل مجهول إما بسبب التستر على مثل هذه الجرائم والانتهاكات وإما لضعف الاجهزه والمؤسسات المسؤوله عن تطبيق القانون.

أن بناء المؤسسة القانونية وتفعيل القانون قد يساهم ويساعد على إعادة توازن واستقرار النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي.

ونسبه تكاد تكون ضعيفة ممن أجابوا بأنهم لا يعتقدون أن هناك حاجه لتفعيل القانون وقد بلغت هذه النسبه (١٤٪). ويمكن أن يرجع السبب أن مثل هؤلاء الأفراد يعيشون في بعض الأحياء المستقره في مدينة بغداد ولم يطالهم العنف والضرر من الانفلات الامني وتمزق النسق القانوني، وتعطيل القانون وفعاليتها، كما تشعر به الجماعه التي تشكل الغالبية من أفراد العينه والتي أجابت بان هناك حاجه لتفعيل القانون.

جدول (٢٢)

بيين الجدول التحول في الحياة أليومه

التحول في الحياة اليومية	المجموع	النسبه المئويه
نعم	٨٢	%٨٢
لا	١٨	%١٨
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تعتبر نسبة الذين أجابوا بان هناك تحول في الحياة اليومية عاليه جدا حيث كانت (%٨٢). وهذه التحولات هو أن الفرد لا يستطيع أن يسلك طريقه الى عمله أو دراسته بالوقت الذي يستطيع من تحديده أو يخرج في وقت معين لهذا المكان. كما لا يستطيع الخروج أو الذهاب الى كثير من المناطق التي قد يحتاجها لقضاء متطلباته. كما ليس باستطاعة الفرد في أن يذهب الى اماكن التنزه وقضاء وقت الفراغ والاستمتاع فيها. زد على ذلك أن العلاقات الاجتماعية اصبحت أكثر تحديدا نظرا للتغيرات الكبيره التي تعرض لها النظام الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن هناك (%١٨) ممن يعتقدون أن ليس هناك تغيير في الحياة اليومية ويمكن أن يرجع السبب لكون أن هذه الشريحه لازالت تعيش في مناطق هادئة ومستقره، وقد يسرت لهم أسرهم ما قد فقدته بقية الشرائح الاجتماعية الأخرى التي تعيش في مناطق ليس فيها نفس المستوى من الاستقرار.

جدول (٢٣)

الشعور بوجود هُوّه بينك وبين الحكومة

النسبة المئوية	المجموع	الشعور بوجود هُوّه بين الفرد والحكومة
٪٧٧	٧٧	نعم
٪٢٣	٢٣	لا
٪١٠٠	١٠٠	المجموع

تعتبر النسبة عالية بين أفراد ألعينه ممن يعتقدون أن هناك هُوّه بينهم وبين الحكومة وهي تشكل (٧٧٪) من أفراد ألعينه. ويرجع السبب في أن أعضاء الحكومة والنخبة الحاكمة في العراق تعيش معزولة في منطقة الخضراء المحصنة أمنياً، عن بقية أفراد المجتمع. كما وان اصحاب القرار من النخب السياسيّه التي تشرف على ادارة الدولة لا تمتلك الجرأة لتزور المؤسسات التي ترتبط بهم ولتواكب العمل فيها ومعرفة المشاكل الحقيقية التي تتعرض لها مثل هذه المؤسسات. فهناك نوع من الاغتراب ما بين الحكومة وأبناء المجتمع.

ولقد أجاب (٢٣٪) من أفراد ألعينه بان ليس هناك هُوّه بينهم وبين الحكومة. ويمكن إرجاع السبب الى أن هذه الفئة من المبحوثين تعتقد أن حالة الاستقرار والانتظام لا بد أن يصل إليها النظام الاجتماعي بعد استقرار النسق السياسي. أو أن هناك طموح لدى هذه الفئة ورغبة في هذا التغيير في النسق السياسي وان حكومات جديدة قد تأتي وتتداول السلطة في المجتمع وتكون أكثر فاعليه لتجسير هذه الهُوّه بين المجتمع والحكومة.

جدول (٢٤)

هل تشعر بجدية الدولة من حيث خدماتها للناس

النسبة المئوية	المجموع	جدية الحكومة من خدمة الناس
٣٠٪	٣٠	نعم
٧٠٪	٧٠	لا
١٠٠٪	١٠٠	المجموع

هناك (٧٠٪) من أفراد العينه ممن أجابوا بعدم جدية الحكومة من حيث تقديم الخدمات لأفراد المجتمع. وهذه النسبة هي عالية. ذلك منذ تغيير النسق السياسي في المجتمع العراقي عام (٢٠٠٣) كانت الخدمات التي قدمت الى أفراد المجتمع ضعيفة وفي بعض الأحيان تكاد تكون معدومه. كما

أن الحكومة لم تستطع من حل الكثير من المشكلات التي يواجهها المجتمع وخاصة المشكلات المستجدة والتي لم تكن موجودة قبل مرحلة تغيير النسق السياسي. ولقد انعكست هذه المشكلات على بقية الأنساق الأخرى هذا ما أدى الى عدم استقرار النظام الاجتماعي لا بل زادت هذه المشكلات في تعرض هذا النظام الى ازمه حادة.

وأجاب (٣٠٪) من أفراد العينه بان هناك جديّه من الحكومة من حيث تقديم الخدمات. ويرجع السبب في هذا الاعتقاد الى أن هناك وضعاً امنياً مضطرباً وغير مستقر أدى الى تعثر الحكومة في تقديم الخدمات المطلوبة. وهناك بعض الأفراد ممن يساعدون على خلق مناخ غير مستقر للنظام الاجتماعي لأنهم فقدوا الكثير من الامتيازات التي كانوا يمتلكونها في ظل الأوضاع السابقه. وقد يكون شدة الحنين الى النسق السياسي السابق عاملاً في دفع هؤلاء الأفراد لخلق حاله مضطربه للنظام الاجتماعي وجعل النسق العام للبناء الاجتماعي غير مستقر أو غير متوازن لأجل الحصول على بعض مما فقدوه في الفتره السابقه.

جدول (٢٥)

النسبة المئوية	المجموع	الشعور بالتمتع بالحريه
----------------	---------	------------------------

نعم	٣٠	٣٠٪
لا	٧٠	٧٠٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

الشعور بالتمتع في الحرية السياسية في المجتمع العراقي

أن (٧٠٪) من أفراد العينه ممن أجابوا بأنهم لا يتمتعون بالحرية وتبقى النسبه عاليه. وقد يرجع السبب الى التوترات البنائيه لأنساق المجتمع وعدم أدائها لوظائفها بطريقة التكامل والاعتماد المتبادل بينها. ذلك أن عدم الأداء الوظيفي المنتظم هذا خلق مناخا من الفوضى في القيم التي ترتبط بمفهوم الحرية السياسي. فبعد ظهور تيارات سياسييه وفكريه متنوعه ومتعدده في المجتمع العراقي لا زال البعض منها لم يستطع الوصول الى مرحلة تقبل الآخر على الرغم من اختلاف تفكيره وآراءه معها. فلقد تعرض البعض من ذوي الأفكار ألمغايره لمناظريهم في النسق السياسي الى عمليات القتل والاختطاف، أو الهروب من الساحة السياسيه نتيجة عدم الاستقرار هذا وعدم نجاح عملية التنشاه السياسيه الجديده.

وهناك (٣٠٪) من أفراد العينه ممن يعتقدون بأنهم يتمتعون بحرية سياسييه. وتشكل هذه النسبه اقل بقليل من ثلث أعضاء العينه المبحوثة. ولعل هناك تقارباً وتغايراً ضعيفاً بينهم وبين الأيديولوجيات والمفاهيم السياسيه الجديده لمفهوم الحرية السياسيه وخاصة عندما يتحاورون فيما بينهم أو عندما يوجهون النقد لبعضهم الآخر وانسجام آراؤهم الفكرية. ولكن عموماً يحتاج النسق السياسي الى عملية تنشئه قد تستغرق فتره لتقبل الرأي الآخر وخاصة بد التخلص من الحساسيات الفكرية الموجودة والمتوارثة في المجتمع العراقي والتكيف لها. ولعل مثل هذه أحواله من التوترات أثرت في استقرار النظام الاجتماعي.

جدول (٢٦)

الاعتقاد بوجود هوه	المجموع	النسبه المئويه
--------------------	---------	----------------

٧٥	٧٥	نعم
٢٥	٢٥	لا
١٠٠	١٠٠	المجموع

الاعتقاد بوجود هوة بين الحكومة والمجتمع

تعتبر إجابة الذين يعتقدون بوجود هوة بين الحكومة والشعب عاليه حيث بلغت (٧٥%) من أفراد العينة. ويرجع السبب الى العزلة بين النخبه السياسيه وبين أفراد المجتمع. فلقد ازدادت معدلات البطاله وخاصة بين الخريجين من الجامعات والمعاهد، وعدم الشروع في مشاريع تنموية في البلاد لكي تعطي املاً لذوي الاختصاص في إيجاد فرص عمل يمكن من خلالها أن يرفع الفرد من مستوى دخله. كما وان الحكومة لم تسن قوانين إلا القليل منها والمتعلقة بالحياة العامة للمواطن العراقي.

و فقط ربع أفراد العينة الى (٢٥%) منهم من أجاب بعدم وجود هذه الهوة. ويمكن أن يرجع السبب الى أن مثل هذه الشريحة هي التي كانت اشد ضرراً من النظام السياسي السابق وقد تتغاضى في كثير من الأحيان عن بعض الاستراتيجيات التي تعتبر مهمة وأساسيه لتطوير وتنشيط النسق الاقتصادي وبقية الأنساق الأخرى.

جدول (٢٧)

الشعور بان الحكومة تعمل من اجل الشعب

النسبة المئوية	المجموع	الشعور بان الحكومة تعمل من اجل الشعب
٢٥٪	٢٥	نعم
٧٥٪	٧٥	كلا
١٠٠٪	١٠٠	المجموع

أن النسبة التي أجابت بان الحكومة لا تعمل من اجل الشعب كانت (٧٥٪) من أفراد ألعينه أي ما تعادل ثلاثة أرباع ألعينه وهي عالية. ويمكن إرجاع السبب الى أن الحكومة ومنذ مده طويلة لم تتجز مشاريع خدميه ملموسه. لأنها مشغوله في استتباب الأمن الذي لم تستطع في أن تحققه بصوره كاملة ويسهم عدم استقرار الأمن على خلق ازمه للنظام الاجتماعي من خلال التوترات وعدم الاستقرار للأنساق الفرعيه له. كما وان التبديل السياسي صاحبه تمزق في كثير من المؤسسات الاجتماعيه والتي تحتاج مثل هذه المؤسسات الى إعادة بناء أو تحديث. وقد اخذ الصراع السياسي بين النخب الحاكمة مجالاً واسعاً هذا ما انعكس على النظام الاجتماعي واوجد سلسله من التوترات بين الأفراد الذين يرتبطون به.

وعلى الرغم من أن نسبة الذين أجابوا بالإيجاب من حيث أن الحكومة هي تعمل من اجل الشعب وبنسبة (٢٥٪) إلا أن هذه النسبه لازالت ضعيفه، ويمكن أن تعبر هذه النسبه عن الأفراد الذين كانوا يؤمنون بعملية التغيير السياسي.

الاستنتاجات:

١- يميل النساء العراقيات إلى التعليم، وخاصة التعليم العالي، ويرجع السبب في هذا الطموح هو أن المرأة ترغب في مساعدة الزوج لرفع مستوى دخل الأسرة.

- ٢- هناك نسبة عالية من أصحاب الدخل المحدود في المجتمع العراقي وذلك لعدم وجود فرص للعمل في مجالات أخرى غير مجالات الدولة.
- ٣- يواجه النظام الاجتماعي ازمه حقيقية في عدم اتساقه وانتظامه بعد التحول في النسق السياسي لارتباطه الوثيق به.
- ٤- ما زال النظام الاجتماعي يواجه توترات قد تكون صعبه في بعض الأحيان للتنافس الموجود بين أيديولوجيات أُنخبه أُلحاكمه وعدم وجود رؤى مشتركة بينهم.
- ٥- هناك هوة بين الحكومة وأعضاء المجتمع هذا ما أدى إلى ضعف الولاء للأعضاء لها نتيجة الانعزال الذي وضعت الحكومة نفسها فيه.
- ٦- تواجه المؤسسات ألقانونيه حاله من عدم الاستقرار نتيجة للتحويلات ألسياسيه هذا ما انعكس على النظام الاجتماعي وهذا واضح من التوترات ألاجتماعيه وعدم الاطمئنان.
- ٧- هناك اعتقاد لدى البعض من أفراد المجتمع بان العداله التي ينشدها الجميع لم يصل إليها المجتمع بمؤسساته ألقانونيه.
- ٨- ما زال الفرد العراقي يشكو من القلق وعدم الاطمئنان والخوف من الحاضر والمستقبل لعدم استقرار النظام الاجتماعي.
- ٩- على الرغم من التبدل الذي طال النظام السياسي إلا أن الفرد العراقي لازال يشعر بأنه لم يمارس ألديمقراطيه الحقيقية التي يسعى إليها المجتمع.
- ١٠- لقد انعكست عملية عدم استقرار النظام الاجتماعي بين أفراد الاسره نفسها وبين هؤلاء الأعضاء مع زملائهم في الأحياء التي يسكنون فيها أو مؤسسات العمل التي يرتبطون معها.

المراجع Sources

- 1- Bill, James A., The middle east politics and power, Allyn and Bacon INC., Boston, 1974, pp. 58-59.

- 2- Popper, Karl R., The open society and its enemies, volume I, Rout ledge and Kegan Paul, London, 1966, p. 373.
- 3- Ibid, p 374.
- 4- International encyclopedia of social sciences, volume 3 and 4, the Macmillan Company & free press, N. Y., 1968, p. 514.
- 5- Ibid, pp. 514-515.
- 6- Lasswell, Harold D. & Kaplan, Abraham, power and society, framework for political inquiry, Yale university press, New Haven, 1961, p. 242.
- 7- Ibid, p. 242.
- 8- Ibid, pp. 242-243
- 9- Ibid, p. 343.
- 10- Elliot, Mobil A.& Merrill, Francis E., social disorganization, Harper& row, N. Y., 1961, pp. 35-36.
- 11- Winslow, Robert W., society in transition, A social approach to deviancy, the free press, N. Y., 1970, p. 6.
- 12- Vollmer, Howard M.,& Mills, Donald L.,professionalization, prentice- Hall, inc., Englewood, 1966, p. 47.
- 13- Bailey, Joe, social theory for planning, Rout ledge& Kegan Paul, London, 1975, p. 141.
- 14- Rex, John, Key problems of sociological theory, Rout ledge and Kegan Paul, London, 1961, p. 104.

15-Weber, max, The theory of social and economic organization, collie Macmillan publishers, London, 1964, p. 127.

16-Ross, Edward Alswarth, social control, Asurvey of the foundation of order, the press of case western reserve university, London, 1969, p. 1.

17-Blackman, The social theories of talcott parsons, a critical examination, Englewood cliffs, N. J, 1961, p.154.

18-Backly, Walter, sociology and modern systems theory, prentice-hall, INC., Englewood cliffs, New Jersey, 1967, p.24.

19-Davis, Kingsley, Human society, the Macmillan Company, N. Y., 1949, p.72.

20-stoodley, Bartlett H., society and self, the free press of Glencoe, N, y, 1962, p.109.

21-Bell, Robert R., social deviance, A substantive analysis, Homewood, Illinois, 1971, p.11.

22-Ross, Edward alsworth, op.cit, p. xx.

23- Mays, John Barron & Craft Maurice, the legal structure, Longman group Limited, London, 1974, p.31.

24- Buckley, Walter, sociology and modern systems theory, Op.cit. pp-27-28.

25- Barber, Bernard, social stratification, A comparative analysis of structure and process, brace and word INC., N.Y.,1957, p. 31.

26- Roucek, Joseph S., social control, D.van nostrand company, INC., N.Y., 1962, p. 11.

27- Ibid., p. 64.

28- Ibid., p. 10.

29- Ibid., p. 65.

30-National manpower council proceedings of conference on the utilization of scientific and professional manpower, Columbia University press, N.Y., 1954, p. 39.

31-Weber, Max, The theory of social and economic organization, Op.cit, p. 57.

32-Ross, Edward alsworth, social control, Op. cit., p. xxii.

33- Ibid., p. xxiv.

34- Ibid., p.106.

35- Mays, John Barron, the legal structure, Op. cit., p. 27.

36- Ibid., p. 33.

37- Ibid., p.27.

38- Ibid., p. 28.

39- Roucek, Joseph S., social control, Op. cit., p. 83.

40- Benion, F.A.R., professional ethics, the consultant professions and their code, Charles Knight & co. Ltd., London, p. 121.

41- Black, Max, The social theories of talcott parsons, Op. cit., p. 34.

42- Tiryakian, Edward A., sociological theory, values and sociocultural change, the free press of glance, London, 1963, p. 13.

43-Mannheim, Karl & Stewart, W.A.C., An introduction to the sociology of education, Routledge and Kegan poul, N.Y., 1962, p. 149.

44- Bendix, Reinhard, state and society, university of California press, London, 1973, pp. 156-157.

45-Plamenatz, John, Man and society, volum one, London group limited, London, 1963, p. 312.

٤٦- حافظ ، د.ناهده عبد الكريم، مناهج البحث الاجتماعي، بغداد (لايوجد ناشر) ٢٠٠٧صفحة٤٨

47- Vollmer, Howard M. & Mills, Donald L., professionalization, Op.cit. p. 48.

48 - Ibid., p. 50.

٤٩- غيفليون، رودولف & ماثلون ، بنيامين، ترجمه د. علي سالم، البحث الاجتماعي المعاصر

مناهج وتطبيقات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦، صفحه ٢٧.

٥٠- مرجع سابق، صفحه ٢٩

٥١- الحسن، د. أحسان محمد، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٦، صفحه ٥٠-٥٢.

٥٢- المرجع السابق ، صفحه ٨٧

٥٣- عطوى، جودت عزت، أساليب البحث العلمي- مفاهيمه- أدواته- طرقه الأحصائية، الثقافه للنشر، الأردن، ٢٠٠٠، صفحه ٩٩.